

نشرة إخبارية

للمراجعة: السيدة نادين الحسن
المسؤولة عن العلاقات العامة في ديلويت الشرق الأوسط
هاتف: +961 1 748444
بريد إلكتروني: nelhassan@deloitte.com

ديلويت: التحديات الاجتماعية والبيئية في دول الشرق الأوسط تأثر على تصنيفها العالمي

17 أغسطس 2014 - إن استخدام التكنولوجيا في القطاع العام، وتزايد الاستثمارات البديلة، و أعباء التكاليف التشغيلية للشركات، وقياس الأداء الوطني للبلدان من خلال مؤشرات غير تقليدية، كلها مسائل أساسية ساخنة تشغل منطقة الشرق الأوسط، في وقت تخطط الشركات للصدور في مناهات عدم الاستقرار المهيمنة على المنطقة ككل.

وتشكل هذه المواضيع محور عدد الصيف 2014 لمجلة **Middle East Point of View (ME PoV)**، الفصلية الصادرة عن ديلويت، والتي تتضمن نبذة خاصة عن مؤشر التقدم الاجتماعي، الذي يعدّ أحد أهم مقاييس التطور الاجتماعي لدولة معينة. في هذا السياق، يقدم لنا كل من رشيد بشير، الشريك المسؤول عن قسم **الخدمات الاستراتيجية في ديلويت الشرق الأوسط**، وستيف ألموند، رئيس مجلس إدارة ديلويت توش توهامتسو المحدودة، تحليل معمق حول مؤشر التقدم الاجتماعي وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ولطالما شكل إجمالي الناتج المحلي والمؤشرات ذات الصلة أكثر مقاييس التطور استخداماً لقياس التنمية والأداء الوطني في الاقتصاد. ويستند مؤشر التقدم الاجتماعي على قياس شامل للأداء الاجتماعي والبيئي لبلد معين. وقد نشرت ديلويت مؤشر التقدم الاجتماعي لهذه السنة بالتعاون مع مبادرة التقدم الاجتماعي **Social Progress Imperative** التي لا تتوخى الربح، وذلك خلال منتدى سكول العالمي، المنبر العالمي الأول لتحفيز الاتجاهات الريادية والحلول المبتكرة للتحديات الاجتماعية الأكثر إلحاحاً في العالم. وقد عمل المؤشر على دراسة 132 بلداً من بينها ثمانية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جاء ترتيبها على الشكل التالي: الإمارات في المرتبة (37) تليها الكويت (40)، ثم السعودية (65)، والأردن (75)، ولبنان (83)، ومصر (84)، والعراق (118)، واليمن (125).

أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات كبيرة للمنطقة عبر تأمين الاحتياجات الأساسية مثل الإسكان، والتعليم، والمرافق العامة. إلا أنّ التحديات الكبرى التي تواجه الدول الشرق أوسطية المدرجة في مؤشر التقدم الاجتماعي، فتكمن في تأمين الفرص الاجتماعية للمواطنين والمقيمين. ويدخل في هذا السياق عدد من العوامل، كالخصائص الثقافية والدينية والسياسية الفريدة التي تؤثر على بعض النتائج التي يتم قياسها مثل الحرية الشخصية. كما تعتبر استدامة النظام البيئي دورها مكملاً بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي حيث تعاني المياه العذبة والتنوع البيئي شحاً متزايداً، وتعتبر نسبة الانبعاثات المرتفعة نتيجة ثانوية للتنمية الصناعية المكثفة.

ويوضح راشد بشير قائلاً: "إنّ أبرز الملاحظات المستقاة من خلاصات مؤشر التقدم الاجتماعي في الشرق الأوسط هي أنّ العديد من الدول الغنية بالموارد لا تحقق أداءً جيداً في المؤشرين الاجتماعي والبيئي لدى مقارنتها مع دول ذات ثروات مماثلة والتي لا تعتمد على الموارد الطبيعية كمصدر أساسي للدخل. وتظهر كل من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والعراق، وإيران، وروسيا، وكازاخستان، وأنغولا تفاوتاً ملحوظاً بين ترتيب مؤشر التقدم الاجتماعي وإجمالي الناتج المحلي لديها".

ويضيف: "أما الملاحظة الثانية فالرابط الضعيف بين الإنفاق الحكومي ونتائج مؤشر التقدم الاجتماعي، مما يشير إلى أنّ الحكومات التي تميل إلى تحسين أرقامها ستحتاج إلى تخطي برامج التحفيز، والإنفاق، والاستثمار، لتحسين الرعاية الاجتماعية". وقد بدأت دول مجلس التعاون الخليجي تأخذ مجال الاستدامة البيئية بعين الاعتبار، حيث تهدف السياسات والبرامج الجديدة إلى الحفاظ على البيئة، في وقت تزداد شعبية التنمية المستدامة".

ويستكشف عدد الصيف من مجلة **ME PoV** أيضاً مواضيع ساخنة في المنطقة، مثل الاستثمارات البديلة، والتكنولوجيا في القطاع العام، و برامج تخفيف التكاليف التشغيلية للشركات وغيرها.

خلال السنوات الخمس الماضية، ازدادت شهية المستثمرين على الاستثمارات البديلة، ويعود ذلك بشكل خاص الى حاجتهم لتحقيق عائدات كبيرة بأقل نسبة من المخاطر من حيث الاقتصاد الكلي والمرتبطة بالأسهم المدرجة. في هذا الإطار، يشرح بدر الحسن، المشارك في قسم **التدقيق** في ديلويت الشرق الأوسط، في مقاله "التحديات التي تواجه عملية تدقيق الاستثمارات البديلة" كيف أنّ الشهية المتزايدة على الاستثمارات البديلة من قبل الشركات الشرق أوسطية يمكن أن تشكل في الواقع تحدياً حقيقياً بالنسبة لعملية التدقيق.

كذلك، يشرح كل من رائد شاهين ويمنى صالومي في قسم **الإستشارات التكنولوجية** في ديلويت الشرق الأوسط في مقال "هل فقدت التكنولوجيا صوابها؟" كيف أنّ القطاع العام يعتمد خدمات تكنولوجية جديدة، وينفذ حلولاً تقنية جديدة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية، في إطار خطة تزويد خدمات فاعلة للمستهلك في أنحاء الشرق الأوسط.

من ناحية أخرى، يرى بن هبوز، المدير المسؤول في **ديلويت كوربورات فاينانس ليميتد** (التي تخضع لمركز دبي المالي العالمي) والذي يتناول مسألة الطريقة البديلة لتحقيق الفاعلية في مكان العمل، أن حوالي 80% من نفقات الشركات تعود إلى كلفة الموظفين. ويضيف أنه، ويهدف توفير المال، على المرء أن يعمل بفاعلية أكبر؛ من هنا، يطرح بن في مقاله معادلة لتحقيق تلك النتيجة. كذلك، يعمل كل من كريس ديغي، ومحمد رزين، وسيد عمار ظهير، المدراء والمستشارين المسؤولين في ديلويت الشرق الأوسط، على تأمين بعض الحلول للتحديات الكامنة في مسألة التحكم بمسار الإنفاق مع استثمار الشركات المتزايد في مشاريع "أكبر وأهم".

لتنزيل نسخة من عدد الصيف من مجلة Middle East Point of View يرجى زيارة: <http://bit.ly/1sdkDbF>
لتنزيل تطبيق Middle East Point of View ومراجعة أكثر من 100 تقرير حالي وسابق، يرجى زيارة الرابط: <http://bit.ly/Q9WGAV>
للإشتراك بمجلة Middle East Point of View يرجى إرسال تفاصيل الاتصال إلى middleeast@deloitte.com

– النهاية –

نبذة عن ديلويت

يُستخدَم إسم "ديلويت" للدلالة على واحدة أو أكثر من أعضاء ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، وهي شركة بريطانية خاصة محدودة بضمان ويتمتع كل من شركاتها الأعضاء بشخصية قانونية مستقلة خاصة بها. للحصول على المزيد من التفاصيل حول الكيان القانوني لمجموعة ديلويت توش توهاماتسو المحدودة وشركاتها الأعضاء، يرجى مراجعة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي: www.deloitte.com/about

تقدم ديلويت بخدمات تدقيق الحسابات والضرائب والاستشارات الإدارية والمشورة المالية إلى عملاء من القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة من المجالات الاقتصادية. وبفضل شبكة عالمية مترابطة من الشركات الأعضاء في أكثر من 150 دولة، تقدم ديلويت من خلال مجموعة من المستشارين ذوي الكفاءات المتميزة خدمات عالية الجودة للعملاء وذلك من خلال حلول فاعلة لمواجهة التحديات التي تعترض عملياتهم. تضم ديلويت نحو 200,000 مهنياً، كلهم ملتزمين بأن يكونوا عنواناً للإمتياز.

ما يجمع فريق ديلويت هي ثقافة موحدة ومبادئ مبنية على النزاهة والإلتزام بالعمل سوياً مع تنوع خبراتنا وثقافتنا لتقديم خدمات مهنية ذات جودة عالية للعملاء والأسواق أينما وجدوا. كما نحرص على دعم بيئة داخلية من التعلم المستمر والتطور وتنمية الخبرات وتوفير الفرص المهنية المميزة. ويؤمن فريق عمل ديلويت بالمسؤولية الاجتماعية للشركة لدعم التنمية المستدامة في المجتمعات التي ينتمون إليها.

نبذة عن ديلويت أند توش (الشرق الأوسط):

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) هي عضو في "ديلويت توش توهاماتسو المحدودة" وهي أول شركة خدمات مهنية أسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها منذ سنة ١٩٢٦ في المنطقة.

وتعتبر ديلويت من الشركات المهنية الرائدة التي تقوم بخدمات تدقيق الحسابات والضرائب والاستشارات الإدارية والمشورة المالية وتضم قرابة ٣٠٠٠ شريك وموظف يعملون من خلال ٢٦ مكتباً في ١٥ بلداً. وقد حازت ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) منذ عام ٢٠١٠ على المستوى الأول للاستشارات الضريبية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي حسب تصنيف مجلة "انترناشونال تاكس ريفيو (ITR)". وقد حصلت أيضاً على عدة جوائز في السنوات الأخيرة والتي تضم أفضل رب عمل في الشرق الأوسط، أفضل شركة استشارية، وجائزة التميز في التدريب والتطوير في الشرق الأوسط من هيئة المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز.